

ما لا يقل عن 496 حالة اعتقال  
تعسفي في كانون الثاني 2018

70% منهم بهدف التجنيد

**SNHR**

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأحد 4 شباط 2018

## المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص كانون الثاني.

ثالثاً: حصيلة الاعتقالات التعسفية لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في كانون الثاني.

خامساً: التوصيات.

## أولاً: مقدمة ومنهجية:

يتعرّض الأشخاص للاعتقال التعسفي في سوريا بشكل يومي منذ بدء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 إما لأنهم مارسوا حقاً من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، أو لأنهم حرّموا من المنول أمام محاكمة عادلة، فاحتجزوا من غير أن تُصدّر هيئة قضائية مستقلة قراراً باحتجازهم أو توجيه تهم لهم أو تعريضهم لمحاكمة، أو توفير التواصل مع محام، أو لأنهم احتجزوا بعد انقضاء مدة العقوبة المفروضة عليهم، وغالباً ما يخضع المحتجزون تعسفاً للحبس الانفرادي عدة أشهر وأحياناً سنوات إن لم يكن لأجل غير محدد في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. والاحتجاز بحد ذاته لا يُشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان إلى أن يُصبح تعسفاً، كما تنصّ الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصّت "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون".

لا يكاد يمرُّ يوم من دون أن تُسجّل حادثة اعتقال تعسفي، وقد كان النظام السوري أول أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج ضدّ مختلف أطياف الشعب السوري، وقد اتّبع النظام السوري أساليب مافيوية، فمعظم حوادث الاعتقال تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو أثناء عمليات المداهمة، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.



يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن ما لا يقل عن 87% من حصيلة الاعتقالات التعسفية المسجلة لدينا، وغالباً لا تتمكن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من جميع المفاوضات والاتفاقيات وبيانات وقف الأعمال العدائية، التي شهدتها النزاع السوري إلا أننا نرى أنّ قضية المعتقلين تكاد تكون المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيُّ تقدُّم يُذكر، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي: أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين. خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية وضمنات المحاكمة العادلة.

#### منهجية:

يوثّق التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التعسفي من قبل أطراف النزاع في كانون الثاني، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التعسفي التي حصلت في كانون الثاني.



يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التعسفي، وتُجَنَّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليَّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسفي السَّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرَّبين منهم، والنَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نسجل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 127 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسَّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزون على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.

- أغلب حالات الاعتقال تتمُّ بشكل عشوائي وبحق أناس لا تربطهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.



- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارسته الممنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يُمكن متابعتها.

## ثانياً: ملخص كانون الثاني:

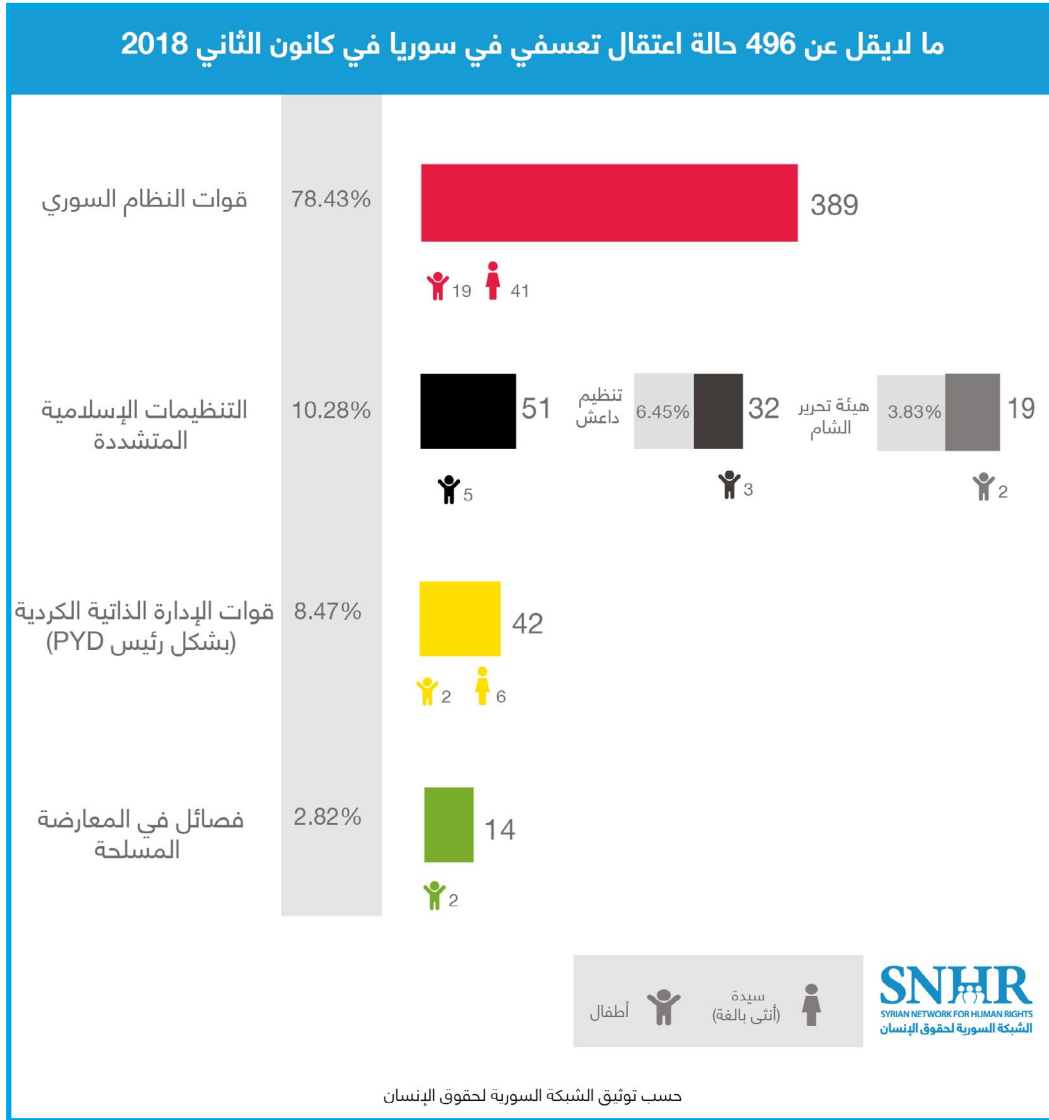
تميّزت الاعتقالات التعسفية في كانون الثاني بارتفاع معدلات الاعتقال التعسفي بهدف التجنيد القسري لدى كل من قوات النظام السوري وقوات الإدارة الذاتية مقارنة بعام 2017، حيث قامت قوات النظام السوري في كانون الثاني بحملات دهم واعتقال موسعة في مراكز المدن الرئيسة، وفي الجامعات والدوائر الحكومية، وفي الأسواق، كما رصدنا قيام الميليشيات المحلية التابعة لقوات النظام السوري باعتقال وتهريب الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 16 - 18 عاماً بهدف تجنيدهم وإرسالهم إلى جبهات القتال.

قوات الإدارة الذاتية الكردية من جهتها استمرت أيضاً في سياسة الاعتقال التعسفي بهدف التجنيد القسري في صفوفها، تركّزت عمليات الاعتقال التعسفي هذه على فئة الشباب من 18 - 24 عاماً مع التأكيد على قيامها بعشرات الاعتقالات بحق الشرائح العمرية الأقل حتى 14 عاماً دون التمييز بين الجنسين، حيث شملت عمليات الاعتقال هذه الفتيات أيضاً. وتركّزت في محافظة الحسكة.

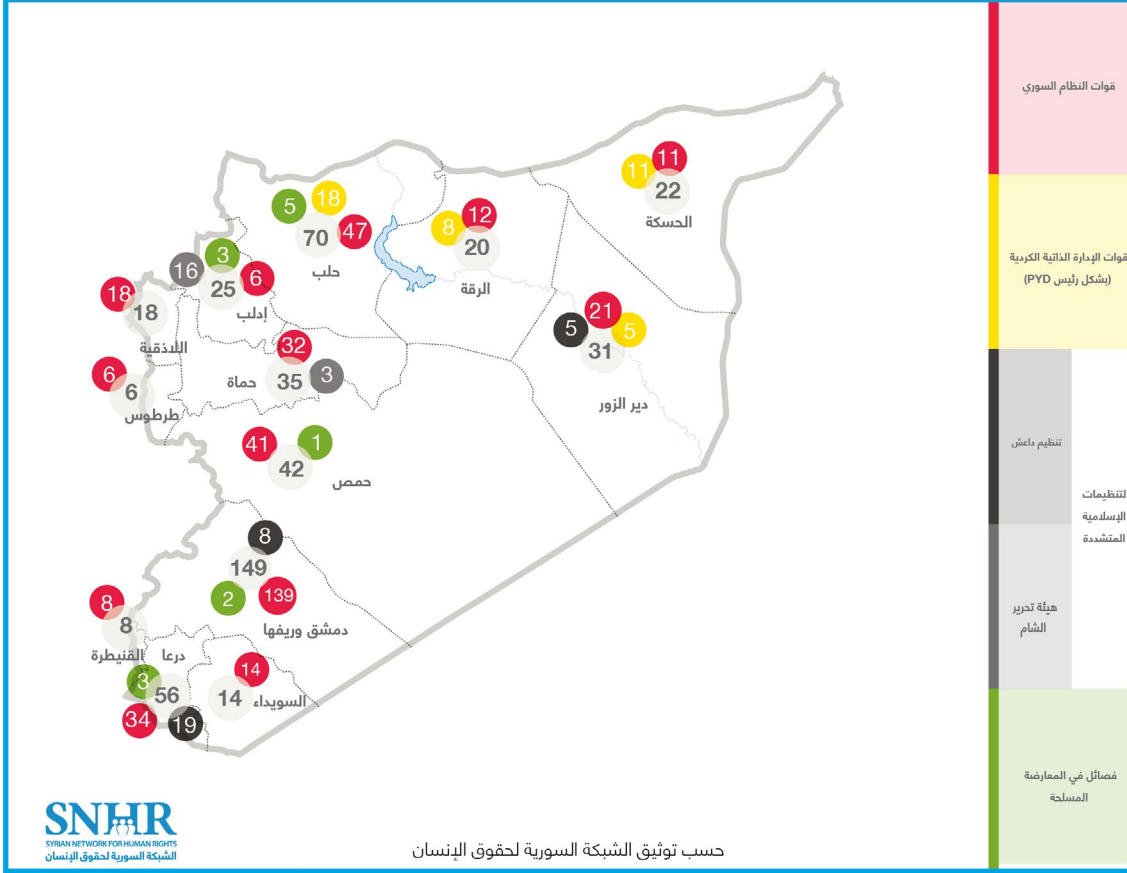
تنظيم داعش من جهته استمرّ في كانون الثاني بحملات الاعتقال والمداومة بحق المدنيين في مناطق سيطرته، معظم عمليات الاعتقال التي قام بها التنظيم كانت بهدف التجنيد القسري، بشكل خاص في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في محافظة دير الزور.



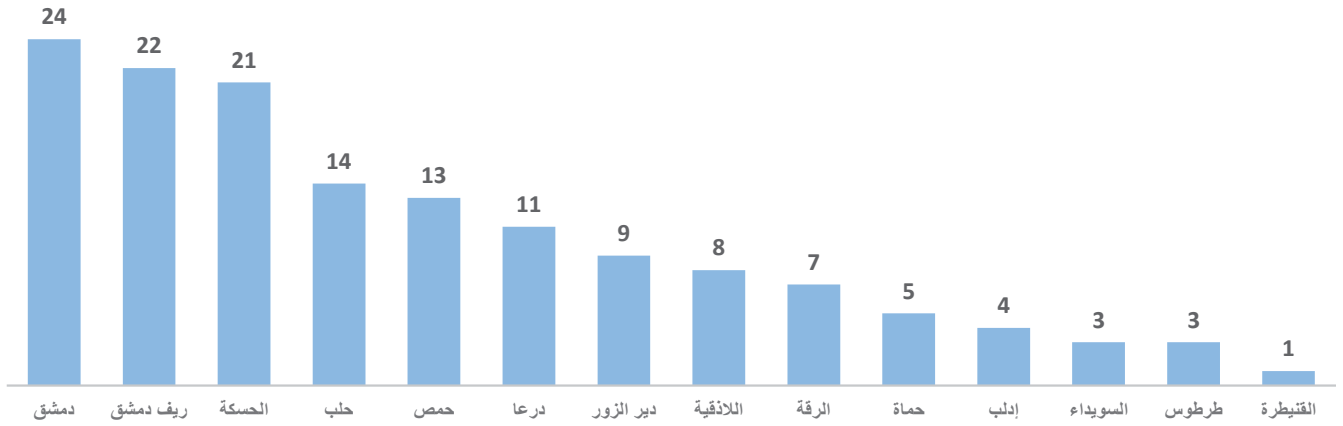
## ثالثاً: حصيلة الاعتقالات التعسفية لدى أطراف النزاع: حصيلة الاعتقالات التعسفية في كانون الثاني توزعت على النحو التالي:



## ما ليقبل عن 496 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في كانون الثاني 2018

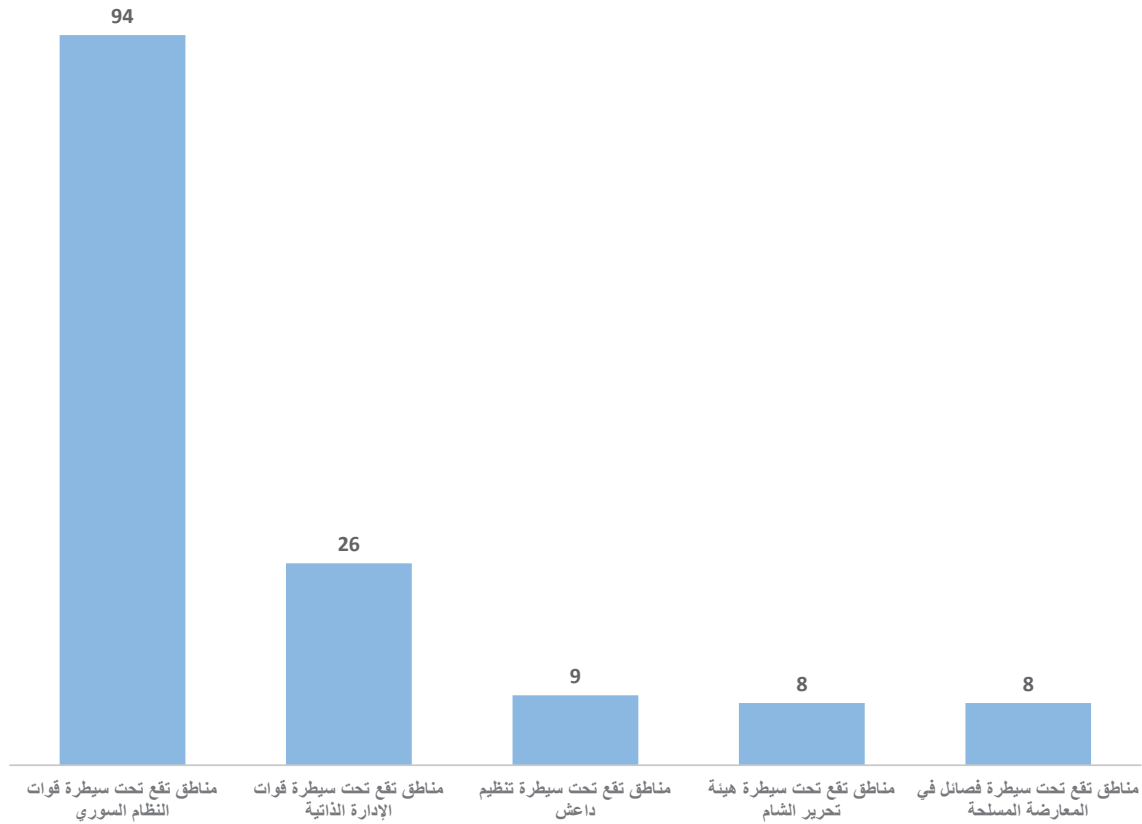


### نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



### ثالثاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في كانون الثاني:

قوات النظام السوري:

أبرز حوادث الاعتقال:

الجمعة 5 / كانون الثاني / 2018

قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات بهدف التجنيد القسري في عدة أحياء من مدينة دير الزور، تمّ توثيق اعتقال 11 مدنياً، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الثلاثاء 9 / كانون الثاني / 2018

قامت قوى الأمن السياسي التابعة لقوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات بهدف التجنيد القسري في مدينة التل غرب محافظة ريف دمشق، تمّ توثيق اعتقال 5 مدنياً واقتيادهم إلى جهة مجهولة.





## أبرز حالات الاعتقال:

المهندس محمد سامر حسن، من أبناء مدينة طرطوس، مهندس كهرباء وموظف حكومي في وزارة الكهرباء، الأربعاء 24/ كانون الثاني/ 2018، اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في المدينة واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

(لم تتمكن من ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، أنثى، تولد عام 1985، من أبناء حي الخالدية في مدينة حمص، مُدرّسة تحمل إجازة من كلية التربية معلم صف، الإثنين 22/ كانون الثاني/ 2018، اعتقلتها قوات النظام السوري لدى مرورها من نقطة تفتيش تابعة لها في بلدة فيروزة شرق مدينة حمص، لا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

## **قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):**

### أبرز حوادث الاعتقال:

الأربعاء 10/ كانون الثاني/ 2018

قامت قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) بحملة دهم واعتقالات في مدينة الطبقة بريف محافظة الرقة الغربي، تم توثيق اعتقال 7 مدنياً واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الخميس 11/ كانون الثاني/ 2018

قامت قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) بحملة دهم واعتقالات في جامعة الفرات بحى المشيرفة وسط مدينة الحسكة، تم توثيق اعتقال 3 طلاب جامعيين من أبناء مدينة الحسكة، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأحد 14/ كانون الثاني/ 2018

قامت قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) بحملة دهم واعتقال بهدف التجنيد القسري في سوق مدينة رأس العين شمال محافظة الحسكة، تم توثيق اعتقال 7 مدنياً، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.



الثلاثاء 23 / كانون الثاني / 2018

قامت قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني) بحملة دهم واعتقال بهدف التجنيد القسري في قرى علايا، وأم الفرسان، وجمعايا بريف محافظة الحسكة الشمالي، تم توثيق اعتقال 9 مدنياً، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.



جمال شيخ إسماعيل زادة

#### أبرز حالات الاعتقال:

جمال شيخ إسماعيل زادة، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، من أبناء قرية زيتونة بريف محافظة حلب الشمالي، الخميس 25 / كانون الثاني / 2018، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني) من مكان وجوده في قرية زيتونة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

أيمن الصالح، طالب جامعي، من أبناء مدينة الرقة، الأحد 21 / كانون الثاني / 2018، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني) لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها على طريق الواصل بين محافظة الرقة ومحافظة الحسكة بهدف التجنيد القسري، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

#### هيئة تحرير الشام:

الأستاذ عارف عكوش، محامي، من أبناء مدينة حلب، تولد عام 1973، الثلاثاء 23 / كانون الثاني / 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام بعد استدعائه إلى محكمة الأتارب بريف محافظة حلب الغربي، وأفرجت عنه الأربعاء 24 / كانون الثاني / 2018.



الأستاذ عارف عكوش



## رابعاً: التوصيات:

### إلى مجلس الأمن الدولي:

لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍّ للاختفاء القسري.

### إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

### إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

### إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

### إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 86 ألف مفقود في سوريا، 90% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدّ من التّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تهّم السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

